

# ما الذي يخيف النهضة من كشف لغز التمويل

## تراجع قناة الحوار التونسي عن بث برنامج بعد ومضات إعلانية مثيرة



سامي الفهري «صائد الفرس»

ويساندها الرأي العام بل ويتعاطف معها لنزاهة قياديتها وافتراف الفهري أو أن تبعث تنيديها للفهري تحذره من إقدامه على بث ما جاء في ومضته الإخبارية. وأضافت «أنهما أفضل أن يبث الفهري ما سجله ويثبت للرأي العام نزاهته» وبحثه «البريء» والحرفي عن المعلومة فيفاجئ الرأي العام بحقائقه أم أن يخضع لمجرد تنديده من حركة النهضة وقعه ممثلها القانوني دون سند قضائي يمنعه من البث ويسحب الومضة». واتهمت الإعلامية سامي الفهري بأنه «مجرد صائد فرص يسعى لتصفية حساباته لا لتقديم المعلومة».

وقال السنوسي إنه من الغباء عدم الربط بين الومضة التي بثتها الحوار التونسي وسحبها فيما بعد وبين القرار القضائي الصادر ضده والمتعلق بتجسير السفر عليه. وتابع قائلا «إن الهيئة تعتبر عن تحفظها على طريقة وتوقيت بث هذه الومضة لكن دستوريا لا يمكن للهيئة أن تمارس رقابة قبلية وتقييم البرنامج يكون بعد بثه». وتساءلت عريضة حمادي «أنهما الأفضل لحركة النهضة أن يبث الفهري ما سجله وعندها تقاضيه لأفترافه على بعض قياديتها وأنهاهه الباطل لهم وتشويهه لسمعتهم فينصفها القضاء

التي تربطهم بي. وأنا على ذمتك إذا كنت تريد المزيد من التفاصيل». ولم يعرف إن كان حذف الومضة الإعلانية بسبب التهديدات أم أنه نتيجة «تسويات حصلت تحت الطاولة». من جانب، وجه عضو الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري هشام السنوسي انتقادات لقناة الحوار واتهمها بالانخراط في أجندات سياسية خاصة. واعتبر أن الومضة الدعائية المتعلقة بالبرنامج حول حركة النهضة التي سبحتها الحوار التونسي تنزل في إطار هذه الأجندات البعيدة كل البعد عن دورها الأساسي إثارة الرأي العام.

الرأي العام من قضايا مكافحة الفساد والاستيلاء على المال العمومي وتتبع كل الضالعين فيه». ولم تكف الحركة بنشر بيان التنديد بل وجهت مراسلة إلى مدير القناة سامي الفهري حذره من مغبة عرض التحقيق الذي يكشف تجاوزات قادة الحركة، واستيلاء عدد منهم على أموال عمومية فترة حكم الترويكا.

ونشر الفهري في صفحته الشخصية على إنستغرام الجمعة رسالة التحذير التي حملت توقيع الممثل القانوني للنهضة وجاء فيه «إن الحركة تنبّه مدير القناة بانها ستلجأ في صورة إصراره على بث أو إعادة بث ما وصفته بهذا النوع من البرامج أو اللقطات الإخبارية، إلى التقاضي الجزائري والمدني وتحمله كل المسؤولية الجزائية، إضافة إلى المطالبة بالتعويضات المدنية الكاملة، عن كل نشر، لإشاعة في حق الحركة أو سعي لتثويته صورتها».

وفي نبرة تهديد واضح لوسيلة إعلامية في بلد يحفظ دستوره حرية الإعلام والتعبير قالت النهضة إنها لن تتجاهل بعد اليوم الحملات التي تشن ضدها. وبرت النهضة موقفها بأن التحقيق يأتي ردا على خلفية قرار قضائي بتجسير السفر عن الفهري بتهم من تتعلق بالفساد، لكن متابعين يرون أن الحركة الإسلامية التونسية تستغل قطاع القضاء لتصفية حسابات سياسية، خاصة وأن لديها تاريخا طويلا في هذا المجال.

وقال القيادي بحركة النهضة سمير ديلو، إن الفهري أعلن الحرب على حركة النهضة، وأكد في تصريحات إعلامية أن النهضة لا علاقة لها بقرار تجسير السفر على الفهري وزوجته معتبرا ذلك اتهاما للقضاء التونسي وتشكيكا في استقلاله.

وسبق لمدير قناة الحوار التونسي أن أكد أن ابنة رئيس حركة النهضة سمية الغنوشي تقف وراء حملات الهجوم على قناته. وكتب الفهري في التدوينة «سديتي، قبل أن تهاجميني، يجب أن تسالي زوجك ووالدك عن نوع العلاقة

بثت قناة الحوار التونسي ومضة إخبارية لبرنامج كانت تعتزم بثه تقول إنه «يفك لغز تمويل حركة النهضة» تزامنا مع صدور قرار قضائي يقضي بتجسير السفر على مدير القناة سامي الفهري. لكن الومضة سرعان ما حذفت بعد تهديد من الحركة للقناة ما يثير جدلا عن التسويات بين الإعلاميين والسياسيين في تونس.

لينب الحرباوي  
صحافية تونسية



تونس - حذفت قناة الحوار التونسي، الومضة الإعلانية للسلسلة التي أعلنت عن انطلاق بث حلقاتها قريبا والتي تحمل عنوان «كشف أسرار حركة النهضة» من موقعها الرسمي وصفحتها بموقعي فستوك وويتوب. وكانت أولى حلقات هذه السلسلة وفق الومضة المحذوفة تتمثل في حوار أجراه مدير القناة سامي الفهري مع المحامي الطيب بالصاق الذي عبرت زوجته الإعلامية عريبة بن حمادي عن انتقادها له معتبرة أن الفهري يستغل زوجها لتصفية حساباته الشخصية. وقد تزامن بث الحوار التونسي للومضة مع صدور قرار قضائي يقضي بتجسير السفر على سامي الفهري وزوجته.

لم يعرف إن كان حذف الومضة الإعلانية من القناة خوفا من التهديدات أم أنه نتيجة تسويات حصلت تحت الطاولة»

وسبق لحركة النهضة أن تدخلت ومنعت تنفيذ قرارات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري وتدخلت في الإعلام ووضعت أذرعها عليه خفية انكشاف ملفاتها. ووفق تصريح الناطق الرسمي باسم القطب القضائي الاقتصادي والمالي، سفيان السليطي تبين أن قرار تجسير السفر على الفهري وزوجته وعلى

# صمت السلطة عن مهاجمة الصحافة مدخل لضرب حرية الرأي في تونس

«ينعت الناس صباحا مساء بالإرهاب». فهل نحترم الناس عند كسبهم؟ فإذا كان هناك خطاب كراهية اتهمت به بعض وسائل الإعلام فهو في اتجاهات متعددة وهو خطاب ساهم فيه سياسيون بخطاباتهم في الإعلام وفي غيره مما ينقله الإعلام. لقد حان الوقت لننكأ القرحة وننتحلل قبحها. فمن حق البعض أن يخضب بل أن يثور عندما يوصم بالإرهاب مثلا، لكنه ينسى أنه يصم غيره بالحالة و«الصاباجي» و«الزلم» وأيتام فرنسا وغير ذلك.

في أن الصحافي والمتلقي يعلمان جيدا موضوع التعليق عندما يتصل الأمر بالوقائع، إذ هما يملكان المعطيات نفسها، مما يقلص من الهوة في وجهات النظر. في حين أن التعليق على الأوضاع القائمة تعليق على تمثيلات أي على أحكام معيارية متصلة بجملة من مجريات الأحداث الأمر الذي يحدث تعليقا كثيرا خلافا في التمثيلات قبل التعليق عليها.

فالتعليق على الوقائع عمل صحافي طالما التزم التوازن في إبداء الرأي في أخبار مبنية على الحيات في حين أن الاكتفاء بالتعليق على أوضاع قائمة أمر أشبه بمداولات حزب سياسي ينقلها التلفزيون ويأخذها المتلقون على أنها مضامين إخبارية منزوعة الحيات. ومن هنا يظهر الخلط في مفهوم الحيات الذي لا ينبغي أن يُثار إلا عندما يتصل الأمر بالإخبار ليصبح بلا معنى عند إبداء الرأي. فكيف نبدي رأيا بالتزام الحيات؟ فمن البديهي إذن أن ينعت المتلقون الصحافة المغرقة في الرأي والفقيرة أخبارا بالانحياز إذ هم لا يفرقون مهنا بين الخبر والرأي ويأخذون ما يُنشر كله على أنه أخبار ثم إن فريقا من أربعة

معلقين أو خمسة يتمادون في التعليق مدة ساعتين على أوضاع قائمة تزل بهم القدم لينزاحوا من الرأي إلى الدعاية أو ما يشبهها. وقد تقع القنوات التي تفتح بلائوهاها للحوار مع سياسيين في الخطأ نفسه عندما يكتفي المحاور بسؤال ضيفه تاركا له المجال رحبا لقول ما يريد فيفهم المتلقون أن القناة تتبنى رأيه أو تجاربه. فمساء الجمعة 18 أكتوبر تحدث في التلفزيون التونسي نائب من ائتلاف الكرامة عن إعلام الكراهية ليربطه بالانتخابات قائلا «المنظومة القديمة كنست بالصناديق» بعد أن ألقى محاضرة عن إعلام الكراهية الذي

هو تعليق على مسائل غير مقيدة لا يمكن ولا بزمان وهي متصلة ضرورة بمجريات الأحداث غير أنها ليست كذلك، كالتعليق على حكم النهضة أو النمط المجتمعي في تونس أو وضع الحريات أو حالة الاقتصاد.... في التقليد الأنغلو سكسوني هناك قاعدتان لا بد منهما وهما أن حجم الأخبار في أي وسيلة إعلامية يفوق بكثير حجم التعليقات وأن الفصل بينهما يكون صارما حتى أن الصحف المطبوعة لا تخلط بين صفحات الأخبار وصفحات الرأي. ويعلم الجميع أن السهل هو أن تقول ما تشاء دون تمييز بين الوقائع والأراء، غير أن ذلك يوحى للبعض بأن الأراء وقائع فيأخذها على أنها كذب وأن الوقائع المخلوطة بالأراء وقائع مزيفة.

وتكمن أهمية التفريق بين الوقائع والأخبار وبين الأوضاع القائمة

الصحافي يتكلم لأمرين: فهو يخبر أو يعلق مما يعني كذلك أنه محرم عليه أن يفعل الأمرين معا أي أن يخلط بين الإخبار والتعليق. ولا يمكن فصل السياسة عن الإعلام لأن إعلاما لا يتعاطى مع السياسة إعلام خارج عصره، غير أنه لا يمكن للإعلام أن يتعاطى مع السياسة بالتعليق فقط. ولا بد هنا من الفصل بين أمرين وهما التعليق على الوقائع أو الأخبار (ما يسميه الأنغلو سكسونيون نيوز) والتعليق على الأوضاع القائمة (ما يسمونه مواضيع النيوز). فالتعليق على الوقائع تعليق على «من فعل ماذا، متى وأين، كيف ولماذا؟» في حين أن التعليق على الأوضاع القائمة

حكمهم وبعده. نشأت الصحافة العربية ومنها التونسية في فترة صراع جارت فيه الحاكم فنالت رضا أو ثارت عليه فهاجرت أو نكل بها، مما جعل منها صحافة رأي بالأساس تنجل الجدل على الوقائع بل تهملها أحيانا. واستمر الوضع على ذلك النحو حتى بعد الاستثمار فحل محل الجدل تمجيد الحاكم الجديد وأصبحت الوقائع بصيغة الحاكم وحده حتى أصبحت وقائع إلى الرأي أقرب.

ولما هبت عاصفة التغيير على تونس وتجردت الصحافة من صبغة الحاكم ليست كسوة الثورة وعادت إلى الجدل فطعن الرأي على الوقائع من جديد ليس بتمجيد الحاكم كما كان الأمر سابقا بل بنقد كل ما يمثلته الحاكم الجديد والقديم معا. إن الداء الذي ينجح الإعلام التونسي اليوم هو الإغراق في الرأي. فهل يمكن أن يكون الإعلام مستقيما إذا كانت معظم البلائوهاات التلفزيونية والإذاعية بلائوهاات جدل؟ فهل بلائوهاات اليوم ساعاتين يتجادل فيه من اصطلاح على تسميتهم «كرونيكور» (المعلقون) إعلام؟

ما يلام على ما يسمى بلائوهاات حوار في التلفزيونات التونسية هو المنوال التحريري المغربي في الرأي بوجود مادة إخبارية ضئيلة، لا تتجاوز في بعضها العشر دقائق، تُعرض في شكل «نشرات إخبارية». وكلما كانت الأخبار ضئيلة في البلائوهاات فُسح المجال للرأي صحف دون أخرى إذ لكل زمان فرق مهاجمة ولكل زمان فئة من الصحف يُهجم عليها.

لقد نشأت الصحافة العربية وعاشت ستين عاما تحت وطأة ما كان يُسمى بمسألة الشرق أثناء حكم العثمانيين ووطأة الاستعمار أثناء

محمد شلبي  
باحث تونسي في الإعلام

دق آرثر سولزبيرغر رئيس مجلس إدارة نيويورك تايمز، في 23 سبتمبر، «ناقوس الخطر لأن لكلام ترمب عن الصحافة عواقب وخيمة حقيقية في جميع أنحاء العالم». وعقد سولزبيرغر، أحد حفدة أدولف أوكس مالك الصحيفة منذ 1896، عواقب تهجم ترمب على الصحافة منها أنه أحصى مع صحافيي الجريدة «أكثر من خمسين رئيسا ورئيس حكومة في القارات الخمس يستخدمون عبارة أخبار زائفة لتبرير تصرفاتهم العدائية تجاه الصحافة» تماما كما يفعل الرئيس الأميركي. وليس من بين أولئك الرؤساء الرئيس التونسي قيس سعيد غير أن عددا كبيرا من أنصاره هاجموا الصحافة أو بعضها كما يهاجمون إلى اليوم على الشبكات الاجتماعية كل من ينقده من التونسيين. وليس التهجم على الصحافة جديدا في تونس لكنه زاد عنفا أثناء الفترة الانتخابية وبعدها في ما يكاد يكون صمتا مريبيا من السلطة. ولا يفهم صمت السلطة حتى إن كانت الصحافة مخطئة. إن الهجمات العنيفة على الصحافة سواء أكانت على الشبكات الاجتماعية أم على عدد من البلائوهاات، على لسان سياسيين، لن تصيب مؤسسة بعينها بل ستكون مدخلا لضرب حرية الصحافة كلها. ويخطئ من يتصور أن الهجمة الشرسة على الصحافة في تونس ظرفية وأن فاعليها فريق بعينه أو أن أهدافها صحف دون أخرى إذ لكل زمان فرق مهاجمة ولكل زمان فئة من الصحف يُهجم عليها.



ما يلام على ما يسمى بلائوهاات حوار في التلفزيونات التونسية هو المنوال التحريري المغربي في الرأي بوجود مادة إخبارية ضئيلة، لا تتجاوز في بعضها العشر دقائق، تُعرض في شكل «نشرات إخبارية»

أثناء الفترة الانتخابية نشر سياسيون كثيرون تدوينات تحمل ذلك الكلام بل أشد كراهية ومنهم رؤساء كتل في البرلمان. على الحكام أن يفهموا أيضا أنهم يصون الزيت على النار بخطهم المتوترة المتكسرة أيديولوجيا. وإن لم يدرك الإعلام أن الجدل الزائد يقتل الإعلام فلأن السياسيين لم يفهموا أن معظم الناس يرفضون أن يحكموا بالأيديولوجيا.

تختلف الخطابات وصما غير أن الإعلام معظمه يتخطى في حل صحافة الجدل كالسياسيين الذين اتخذوا من فيسيوك منمنصة للجدل والوحد وللوصم والشتم.